المجلس الدولي للغة العربية

الملتقى الدولي الثالث حول اللغة العربية

دبـي من07 إلى 10 مايو 2014

مشاركة الأستاذ: إلياس جوادي – جامعة البويرة – الجزائر

مشروع "التنال العربي"؛تقييم الناطقين باللغة العربية وغيرها؛ عرض وتقويم

أولا: تقديم

تتوخى هذه الورقة البحثية عرض مشروع "التنال العربي" وتقويم بعض مما يراه الباحث سبيلا لتحقق أفضل النتائج المتوخاة منه. ومشروع "التنال العربي" هو بين أيدي الباحثين والأكاديميين من دول عديدة. أثمرت جهودهم تصورا رائدا ومنهجيا يخدم اللغة العربية إلى حد كبير، ويستثمر في الإمكانات المتاحة معرفيا وإجرائيا. كانت بداية هذه الجهود حلقة بحثية انطلقت من جامعة الشرق الأوسط بالأردن وتوسعت إلى جامعات عدة. مرتكزا على منظومة الفلسفة التربوية الكونية التي تشيّد عليها منظومات الحياة الخمس كلها, وهي: (تعلّم لتعرف، وتعلّم لتعمل، وتعلّم لتشارك، وتعلّم لتخدم، وأخيرا تعلّم لتكون).وفي تقرير اليونسكو الصادر عام 1996 والذي تولى أمر النظر في إصلاح التعليم والنظم التربوية في العالم؛ خلص إلى أربع دعائم للتربية ينبغي الدوران في فلكها؛ وهي التعلم للمعرفة، والتعلم للعمل، و التعلم للمعيشة سويا، والتعلم للحياة.

والرسالة التي يرومها "التنال العربي" كما جاء في ديباجة المشروع، هي السعي نحو جمع الجهود والمبادرات الفردية والمؤسسية في خطاب واحد موحّد، موضوعي وواقعي

تطبيقي، للنهوض باللغة العربية وإعادة مكانتها وسيادتها في ميادين المعرفة كلها، وتوفير المناخ العملي لتفعيل النصوص القانونية في أكثر الدول العربية والإسلامية التي تنص على أن اللغة العربية هي لغة رسمية. وفق رؤية شمولية تعتبر اللغة العربية، حامية للهوية، وحاضنة للحضارة، وصانعة لجيل المعرفة. فهو مشروع عربي تربوي شامل مبنيُ على رؤية استراتيجية متكاملة الأركان، على غرار المناهج العالمية في مقاربة اللغات، والإطار الأوروبي المرجعي المشترك للغات (TOEFL,TOEIC GRE, ICDL) وغيرها. يقوم في جانب كبير منه على اختبار معياري مقنن في اللغة العربية، موجّه إلى الناطقين باللغة العربية في مرحلة أولى، وإلى غير الناطقين بها في مرحلة ثانية، ويقيس مدى الكفاية اللغوية في مهارات اللغة العربية الأربع؛ لأغراض أكاديمية تتعلق:

- بالقبول الجامعي في مراحل البكالوريوس أو الماجستير أو الدكتوراة.
- أو تتعلق بالتقدم والتطوّر في الحقل الوظيفي في جميع ميادين الحياة.
- أو قياس مدى الكفاءة اللغوية لغير العرب تداولاً وتواصلاً.
- أو قياس مدى كفاءة برنامج المؤسسة التعليمية التي حضّرت الطالب لهذا الامتحان لإجراء؛ تعديلات أساسية على البرنامج لتتناسب ومعايير الكفاءة الخاصة بهذا الامتحان.

ولا يُغفل اختبار التنال العربي مراعاة البرامج السابقة بما يتوافق مع حاجة المجتمع اللغوية المعاصرة من حيث التنوع في المحتوى والمضمون اللغوي الذي يعطي بعدا تداوليا للاكتساب اللغوي في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية، بالتركيز على القيم الأصيلة، ومستفيداً من التقدم التكنولوجي في إعداد الاختبارات وحوسبتها وتطبيقها.

كما تطرح هذه الورقة البحثية من ضمن القضايا المدروسة رؤى عملية تتوافق مع اللغة العربية التداولية اليوم في مختلف المجالات. وسبل العناية بالقائمين بالوظيفة التبليغية وتأهيلهم معرفيا ونفسيا لحمل أمانة التعليم كأجود ما تكون، ضمن محددات مشروع "التنال العربي" ومختلف مستويات الفئات المستهدفة من خلاله.

وتناقش الورقة أهمية العناية بقضية الوعي بالمسألة اللغوية من قبل النخب الفاعلة شرطا لا مناص من تحققه في نقطة البداية لكل مشروع للإصلاح اللغوي، ضمن سوق ليست بأقل شراسة من أسواق العالم المتمدن اليوم، تسليع الأشياء فيه صار مثل الأفكار؛ لا سوق مربحة لمن لا قيمة له.

ثانيا: في الوعي بأزمة اللغة؛ وقصور خطط الإصلاح:

إن قضية بناء الوعي بمسألة اللغة في أذهان النشء من قبل المؤطرينلشؤون التربوية، خطوة أساس لا مناص من استيعابها إذ نروم مجدا تكون فيه اللغة ترجمان الفكر وضلعا ركيزا في بناء الحضارة. إذ غير خاف أن وعينا سيظل يعاني من شيء من الأَسْر، إن لم نحرسه بسياج من المناعة الفكرية الحيوية، ولكم هو حري بنا ونحن نعالج قضايانا التربوية المتعلقة على الخصوص بمسائل اللغة أن نُحسن تدبيرها والتخطيط للأكمل من وجوهها، وسندرك مدى وطأة تلك المعاناة إذا عرفنا أن على الوعي نفسه أن يحرر ذاته من القيود التي صنعها، ولا يزال يصنعها؛ أي أن على هذا الوعي المنشود القيامُ بدور الحجر والنّحات في آن واحد.لأن أسر الوعي يعني ارتهان ذات الأمة كلها لدى قوى تكيد بنا ولا ترضى صلاح حال لنا فضلا عن رفعة أو سؤدد أو حسن مآل.[1]

ومن القضايا التي يتعين علينا أن نربي ناشئتنا عليها؛ أنه علينا التخلص من ثقل الانهزامية التي جثمت طويلا على عقولنا، كنا تحت تأثيرها نعلق كثيرا مما تراكم من مشكلات في حياتنا الثقافية والتربوية والاقتصادية المعاصرة، على مشجب الاستعمار في نسخته الحديثة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، مما لبّس علينا رؤية العوالم الداخلية والمشكلات الذاتية التي أسهمت بطريقة أو بأخرى في اطمئنانا إلى حضارة الرجل الغربي، وأرسى بين ظهرانينا عقدة تفوق الآخر المهيمن. وأعجب من هذا الأمر، أن نكون في الأمس القريب متحدين برغم خطط التجهيل المبرمج التي بثها سموما في أوصالنا المستعمر الغربي، فإذا ما باشرنا علاج أزمات اللغة والحضارة بعقولنا وأنفذنا فيها خطط الإصلاح بأيدينا؛ تفرقنا أشتاتا؟[2]

إننا ما لم نحسن تمكين المتعلمين / المتكلمين من الكفايات اللسانية، رأبا للصدع الحالّ بمنظوماتنا ودرءا لرياح الافتتان المُقعدة، فإننا لن نتمكن من النقل الإبداعي للمعرفة، فضلا

---

[1] – ينظر تجديد الوعي، عبد الكريم بكار، 2000، ص18

[2] – ينظر حديث صريح في الفكر والثقافة واللغة والتاريخ مع الدكتور أبو القاسم سعد الله، مراد وزناجي، 2008، ص165.

عن توطينها وفق الخصائص الحضارية الكبرى لأمتنا وبما تتمثله من قيم وأصول،. وفحص طبيعة الأشياء يُسلم إلى ما خلاصته أن المعارف الحضارية والتقنية معارف مشاعة بين الناس، يتداولونها، كلّ بقدر جهده من تحصيلها، ومكابدته في توطينها، ولا لغة مالكة لها، بل يمكن لكل اللغات أن تستوعبها بصورة مثالية، وكل الأمم عبر تاريخ البشرية العريق وحاضرها المعيش، توطن المعارف وتقدمها لأبنائها في مدارسها وفق منظومات لها تميزها وخصوصيتها الثقافية، بإرادة مستقلة عن تجاذبات الخصوم، في غير نكران للموروث الإنساني أو تنكر للماضي، حفاظا على هويتها من جهة، وعلىالقدرات التعبيرية للسانها من جهة أخرى.

ولما كانت منظوماتنا التربوية تعاني اختلالا في تكاملية العلاقة بين أقطاب العملية التعليمية ومكوناتها؛ أعني المعلم والمتعلم وما يجب أن نعلّم أو نتعلم، والتي يرتبط نجاحها بنجاعة أنماط الصلة بين أطرافها، ومدى تمثّل القائمين عليها للقيم المرجوّ تحصيلها من خلالها. فإن وعينا بالمسألة اللغوية وعلاجنا لعللها سيظل قاصرا، يعاني من أسر الارتباك في الخطط والمناهج.

لقد عُنيت الفلسفات التربوية الحديثة بعلاقة كل من المدرسة والمنظومة التربوية بالتغير الثقافي في الجماعة، ومن الملاحظ تاريخيا أن القوميات المقهورة كانت دائما تعتمد في كفاحها من أجل استرجاع مقومات شخصيتها على التربية وتوظيف المناهج التعليمية في درء ما كرسته الممارسات الاستعمارية، التي لم تُخف هي الأخرى الدور الخطير للتعليم في إحكام القيد على الأمم المستضعفة، ومن صور ممارسته من قبل المدرسة الاستعمارية، أن كانت أولى توصيات قادة الاحتلال في باريس لجيشهم الزاحف على الجزائر، قولهم: "علموا لغتنا وانشروها حتى تُحكَم الجزائر، فإذا حكمت لغتُنا الجزائر فقد حكمناها حقيقة".[3]

إجمالا أقول إن كل خطوة إصلاح لأوضاع اللغة وفي كل الأقطار العربية، لن تصلنا بخطوة أخرى على النهج القويم إلا إذا ترسخ في أذهان أهل الحل والعقد من نخب التدبير والتسيير أن اللغة تاج هوية وسبيل تميز، وأنها رهان وتحد في الآن ذاته، وفي دراسة موسومة بالعرب والانتحار اللغوي؛ لخص عبد السلام المسدي مسألة الأزمة اللغوية العربية

[3]– ينظر في: التعليم القومي والشخصية الوطنية لتركي رابح، الشركة الوطنية للنشر، 1975، ص 49.

وخلص إلى أن المرارة النفسية تتألق في حموضتها حين ندرك أن تشخيص الواقع المتداعي المنذر بالانطفاء الذاتي والممهد للانتحار اللغوي لم يعد يفيد شيئا كبيرا، فلقد غدا ضربا من خلع الأبواب كما يقول المثل، وبعد طول المعايشة والمراس ينتهي المرء إلى التسليم بحقيقة قاسية، هي أن الإفاضة في وصف الواقع المهين الذي تركنا لغتنا تصل إليه، ليس كفيلا بأن ينشئ عند أصحاب القرار وعيا بالمأساة اللغوية، ويفقد الحوار معناه وجدواه ما لم يكون عند كل أطراف الحوار بذرة أولى من الوعي اللغوي العميق.."[4].

لذا عد عالم اللسانيات الاجتماعية لويس جان كالفي مسألة الوعي على مستوى النخب الفاعلة، بفعل التأثير في أوضاع اللغة أو تغييرها أمرا مهما ، وأفاض القول في شموليتها ألسنَ البشر جميعا، وحول المدى الذي يتاح للسانيّ في التخطيط للغة وإصلاح أوضاعها أو تعديلها، يقرر أن فكرة التخطيط اللغوي تقتضي ثلاثة أمور؛ خصيصتين لغويتين وقدرة إنسانية على الفعل: تقتضي خصيصة أولى هي أن اللغة متغيرة، وهذا مما لا جدال فيه، فتاريخ اللغات وحركيتها دليل على ذلك. وتقتضي خصيصة ثانية هي أن العلاقات بين اللغات قابلة للتغيير، ولدينا أدلة عديدة على صحة هذه الفرضية أيضا. ويضيف: ولكنها تفترض خصوصا أن الإنسان قادر على التدخل في هاتين المسألتين السابقتين، وهو عكس ما كان مضمرا في الخطاب اللساني عند علماء اللسانيات الأوروبية الحديثة في تناولهم العلمي للمسألة اللغوية.[5]

يعتبر جيمس توليفسون أن أسباب إخفاق ملايين البشر في تحصيل الكفايات اللغوية اللازمة للغات التي يحتاجون إليها كي يعيشوا بكرامة، لا يعود إلى فقر النصوص أو ضحالة الوسائل أو ضعف حوافز المتعلمين ودوافعهم ومناهج التدريس غير الملائمة، وإنما يعود إلى السياسات اللغوية التي تبطن جعل هؤلاء الناس غير مقتدرين على التمكن اللغوي.[6]

لذا فإنا نطمئن إلى القول أن قطب الرحى في كل عملية إصلاح لأوضاع اللغة إنما هو في فلسفة السياسة اللغوية المنتهجة، وواقعية أدواتها الإجرائية، لكن بالتأكيد ضمن نسق عام يتيح اكتساب اللغة في بعدها التداولي، بتوفير مناخ لغوي غير موبوء، ولو مخبريا.

---

[4] – ينظر العرب والانتحار اللغوي لعبد السلام المسدي، ص 137.

[5] – حرب اللغات والسياسات اللغوية، لويس جان كالفي، المنظمة العربية للترجمة، 2008، ترجمة: حسن حمزة، ص 93.

[6]– السياسة اللغوية خلفياتها ومقاصدها، ترجمة محمد خطابي،2007.

ثم إن أزمة اللغة التي نعالج هي محصلة أزمة تخلف حضاري، أو لنقل هي الظاهر من جبل الجليد في مساحات الركود الثقافي والانهيار القيمي التي تعانيه منظوماتنا ومؤسساتنا التي تمتلك زمام القاطرة، شخصها محمد يونس علي في دراسة له بقوله: "إن ازدهار اللغة نتاج طبيعي لازدهار الثقافة والحضارة العلوم، كما أن تزعزع مكانة اللغة مرتبط بالانحطاط الثقافي والحضاري والعلمي، وسواء أنظرنا إلى اللغة من زاوية الاستخدام، أم التدريس، أم البحث، أم التخطيط، فإنه من المعقول القول إنها في أزمة، وإن التخلف العام الذي نعاني منه مسؤول عن هذه الأزمة، ففي مجال الاستخدام لا شك أن الجهل، والأمية مسؤولان عن انتشار العامية، كما أن الروح الانهزامية، وهيمنة اللغات الاستعمارية مسؤولان عن زحزحة مكانة العربية لصالح الإنجليزية والفرنسية، وفي مجال التدريس، والبحث والتخطيط نجد أن اللامبالاة وغياب المنهجية وعدم وجود آليات التراكم المعرفي، ما هي إلا بعض الأسباب التي أدت إلى انحطاط مكانة العربية.."[7]

وهي أزمة يزيدها ضغثا على إبالة، أن يتعاورها أحد نقيضين، خصم لدود يمكر باللسان العربي ليرديه مهاوي الفناء، ويطمح أن يبتره عن مكونات الهوية ورافدا لتاريخ الأمجاد، ووليّ عييّ؛ يلوكها بغير وجه حق، ويُبعدها عن تأدية الواجب، بدعوى قصورها عن لحاق ركب الحضارة المتسارع، فيحاصرها في زوايا ضيقة المجالات، محدودة الحيل والإمكانات. والحاصل أنها مركب أزمات تتشابك فيها الخيوط وتتداخل، وهجين من عوائد مُقعِدة، وعلائق مُلبِّسة، لتتعقد المسألة اللغوية أكثر إذْ عُدمنا المصلح الخبير الملهَم، أو تأخر جهده فتعثّر أو أُخّر، لسبب أو آخر..

إن أزمة اللغة في بيئتنا العربية، ليست بسبب التعدد والتنوع، أو اختلال بنياتها نتيجة ظواهر التلوث وجور اللغات على بعضها وغلبة قوم على آخرين، وإنما هينتيجة لنوع من التدبير اللغوي السلبي. إذ كل الآفات التي تنتاب اللغة قائمة في أكثر بلاد الدنيا وبدرجات متفاوتة من حيث خطورتها وتغللها في ألسنة الناس، والمرجو هو معالجة أزمة اللغة بشكل إيجابي، يستوعبالتعدد والتنوع، ويوظفهما لتحقيق التنمية والتقدم، وليس التدبير الذييستهدف إحدى اللغات بتبخيسها أو الحطّ من قيمتها أو تقليص وظائفها، أو على العكس من ذلك تخويلها وظائف قد لا تكون مؤهلة لتأديتها. والحصيلة تخلف آخر ينوء بحمله ركب الحضارة

[7] – مجلةجامعةأمالقربلعلومالشريعةواللغةالعربيةوآدابها،ج17،ع29، ص 661.

المتعثر أصلا في دروب العقبات الكؤود. لأن أزمتنا تتلخص في كوننا لا نتبنى المفهوم السائد للثقافة في مضمونه الحضاري، أي أننا نعيش في فوضى فكرية تنعكس على واقعنا في مظاهر واضحة للعيان؛ تردٌ في مجابهة المشاكل، سلبيةٌ في الأفكار، ارتجالٌ في الحلول، تعفنٌ في الإدارة، تكدسٌ في الأجهزة، تناقضٌ بين الواقع والنظريات.وواضح أن اللغة هي أيضا لا تنجو من آثار هذا التخلف الثقافي بل إنها تعاني رواسب الأزمة بوجه عام، لأنها أول مؤسسة وطنية تعكس هذه الفوضى والبلبلة في كل مجتمع من المجتمعات.[8]

فالواجب في أقل درجاته، عدم إغفال الرؤية الشمولية الإصلاحية في تناول المسألة اللغوية، تماما مقل كل قضية نعاني من عجز في تمثل الحلول الأنجع لها؛ قال مالك بن نبي في شروط النهضة: "دأب العالم الإسلامي في محاولاته الإصلاحية على أن "يتعاطى هنا حبة ضد الجهل، ويأخذ هناك قرصا ضد الاستعمار، وفي مكان قصي يتناول عقارا كي يشفى من الفقر؛ فهو يبني هنا مدرسة ويطالب هناك باستقلاله، وينشئ في بقعة قاصية مصنعا، ولكنا حين نبحث حالته عن كثب لن نلمح شبح البرء، أي أننا لن نجد حضارة." [9]

ومن هنا فإن مشروع التنال العربي ينبغي أن يكون مندرجا ضمن فلسفة إصلاحية شاملة، تروم نهضة حضارية متكاملة الأبعاد. وبالتالي فإننا نطمئن إلى الحكم جازمين أن الاستثمار في اللغة العربية ليس بمحمود بعيدا عن استرداد البعد القيمي لها، وكل جهد هباء ما لم يحرسه عن الميامن والشمائل ذلك الإرث الحضاري العظيم.

[8] – ينظر في مجلة دعوة الحق، الرباط، العدد 56

[9] – شروط النهضة، مالك بن نبي، ص 46.

ثالثا: الاستثمار في الكفاءة اللغوية وسوق اللغات

إن السياسات التعليمية هي من تصوغ تصورات الأفراد والمجتمعات، وبما تحمله من صفة الإلزام، في الزمن الحديث، فإنها تؤسس لوعي حضاري مؤصَّل، تتحدد من خلاله معالم إنسان المعرفة المنشود، الذي تُشرب روحه كما عقله، بالقناعات السليمة والتصورات الصحيحة. والاستثمار في اللغة العربية، من قبل النخب وأهل النظر ليس بحمود ولا مُجد بعيدا عن استرداد البعد القيمي لها.

ولما كانت اللغة حيوية بطبعها بما تحمله من بعد اجتماعي، فهي معترك صراع وساحة تجاذبات. كما أنها بمثابة قيمة العملة في بورصة الحضارات، ينقل صاحب كتاب اللغة والاقتصاد بعضا من ولع فلاسفة أوروبا وأدبائها بمسألة العناية باللغة القومية، ورفع مكانتها ضمن المنظومات البشرية، فيسوق كلام الفيلسوف الألماني يوهان جورج هامان (1761) عن الارتباط الوثيق بين النقود أو العملة واللغة؛ قال: "النقود واللغة موضوعان يتسم البحث فيهما بدرجة من العمق والتجريد توازي عمومية استعمالهما .وهما مرتبطان أحدهما بالآخر بشكل أقوى مما هو متصور، ونظرية أحدهما تفسر نظرية الآخر، ويبدو أنهما يقومان على أسس مشتركة . فثروة المعرفة الإنسانية كلها تقوم على تبادل الكلمات.. ومن ناحية أخرى فإن كل كنوز الحياة المدنية والاجتماعية ترتبط بالنقود بوصفها معيارها العام وأن الفصاحة في العصور القديمة كانت مهمة لأمور الدولة مثلما كانت الأمور المالية في عصره".[10]

وقبله في العام 1557 كتب السير جون تشيك، وهو رجل كلاسيكيات، كتب عن الإنجليزية: "يجب أن تكتب لغتنا نظيفة ونقية، وألا تخلط وتشوه بالاقتراض من لغات أخرى" ليقرر كنتيجة حتمية لمآل للغات العقيمة: "وإن لم ننشغل بتوليد الألفاظ، وظللنا نقترض ولا ندفع، فإن اللغة ستكون مجبرة على الإفلاس"[11]. وطالما لم يعد في الإمكان إحاطة الهويات

---

[10] – اللغة والاقتصاد، فلوريان كولماس، 2000، ص 9.

[11] – المرجع السابق، ص 314.

الضيقة بسياج من التواصل في عالم اليوم بخاصة، فإن أقل الواجب المتعيِّن علينا في سوق اللغات، هو معالجة أوضاع العربية من منطلق القيم التي لا تنفك تحملها..

"ومن له أدنى قدر من الحصافة يعرف أنه من المتعذَّر على أي مجتمع أن يؤسس منظومة معرفية من دون أن يمتلك منظومة لغوية تكون شاملة، مشتركة، متجذرة، حمّالة للأبعاد المتنوعة فكرا وروحا وإبداعا. فاللغة هي الحامل الضروري المحايث لكل إنجاز تنموي. والذي له ذاك القدر الأدنى من الرّويّة والرجحان عليه أن يعرف أن اللغة – بما هي موضوع للتعليم وللبحث وللإنتاج– ركن أساس في كل مشروع اقتصادي. لقد آن الأوان – ويكاد يفوت– أن نكف عن اعتبار اللغة مجرد وعاء للفكر، وهو ما دأب عليه الميراث الفكري الإنساني قاطبة.[12]

ينبغي ألا يقتصر دور خطط الإصلاح اللغوي على مجرد تفعيل اللغة أداة للتواصل وكفى، وإنما الواجب العناية بالقيمة التي تكتسيها اللغة كبعد حضاري، هاته القيمة التي تجعل من أسهم لغة ما ترتفع في سوق اللغات، إن هذا الربط يتوقف على إدراك القيمة علميا وممارسته في فعل الكلام عمليا، فالقيمة أشد ما تكون مرتبطة بالعلم والمعرفة. فكلما ارتقت اللغة قيميا، ارتقى المجتمع ثقافيا وحضاريا، والعكس صحيح. إذ يصعب تصور مجتمع راق بلغة تكون دون ذلك، أو يكثر فيها الإفساد اللغوي، وبمعنى آخر، فإن اللغة القيمية هي المحرك لرقي المجتمع.."[13]. ومنه فإن البعد القيمي للغة يرسي مسؤولية اجتماعية أكبر عند كل أطياف المجتمع وفئاته، وهو شان يرتقي بالكفاءة اللغوية عند الأفراد تصورا وممارسة.

إن تحقُّق هذا الأمر المهم، يمكن أن يكون أداة تُسترد من خلالها تلك العلاقة العضوية بين المجتمعات العربية ولغتها، علاقة امتازت بأعلى درجات التكامل والتناغم قرونا مديدة، تألقت فيها الحضارة العربية الإسلامية طويلا في سماء المجد.

يناقش بيير بورديو قضية مهمة تتعلق باللغة وأدائها في المجتمع[14]، وكيف يمكن تتبوأ صدارة الاهتمام، في معرض حديثه عن مفهوم السوق اللغوية؛ "من الناحية النظرية المجردة؛

---

[12] – ينظر عبد السلام المسدي، مقال "ذودوا عن لغتكم أيها العرب" جريدة العرب القطرية، بتاريخ 2010/02/10.

[13] – اللسان العربي وإشكالية التلقي، دراسة لعبد الرحمان عزي، ص 36.

[14] – السوق اللغوية، بيير بورديو، ترجمة: حسن أحجيج، مجلة فكر ونقد،العدد 20.

تعتبر السوق بمثابة نمط معين من القوانين المتغيرة التي نحكم تشكل أسعار المنتجات اللغوية. في هذه السوق تعتبر الكفاءة اللغوية هي الرأسمال اللغوي، والحديث عن رأسمال لغوي يقتضي وجود أرباح أو خسائر لغوية ممكنة الحدوث.

ويقينا إن الكفاءة اللغوية التي لا سوق لها، ليس لها من داع أو مقتضى إلا ما يمكن أن نسميه ترفا معرفيا لخاصة من المهتمين وفي فن دقيق عميق. في حين إن مجتمع المعرفة هو من يوطن المعارف العالمية على وفاقٍ من خصوصية لسانه وبيئته، واللغة المطواع هي التي تكتسي خصيصة تطويع الثقافات الوافدة وحسن تكييفها.

رابعا: مشروع التنال العربي:

مشروع التنال العربي عبارة عن خطة عملية واقعية فيها من المعاصرة مواكبة التطور الرقمي والتواصل الافتراضي واستثمار الذخيرة اللغوية المترامية الاستعمال مكانا وزمانا، كما فيه من بعث الأصالة ذلك الاعتزاز بالموروث الحضاري المتفاعل المتجدد.

والرسالة التي يرومها "التنال العربي" كما جاء في ديباجة المشروع، من تأليف أمينه العام؛ الدكتور عبد الرؤوف زهدي، ومن خلال الموقع الإلكتروني له،http://attanalalarabi.com/هي السعي نحو جمع الجهود والمبادرات الفردية والمؤسسية في خطاب واحد موحّد، موضوعي وواقعي تطبيقي، للنهوض باللغة العربية وإعادة مكانتها وسيادتها في ميادين المعرفة كلها، وتوفير المناخ العملي لتفعيل النصوص القانونية في أكثر الدول العربية والإسلامية التي تنص على أن اللغة العربية هي لغة رسمية. وفق رؤية شمولية تعتبر اللغة العربية، حامية للهوية، وحاضنة للحضارة، وصانعة لجيل المعرفة: تعلّماً وتعليماً، ثقافة وإعلاماً، تداولاً وتواصلاً، سيادة واستثماراً.

فهو مشروع عربي تربوي شامل مبنيُ على رؤية استراتيجية متكاملة الأركان، على غرار المناهج العالمية في مقاربة اللغات، والإطار الأوروبي المرجعي المشترك للغات (TOEFL, TOEIC GRE, ICDL) وغيرها. يقوم في جانب كبير منه على اختبار معياري مقنن في اللغة العربية، موجّه إلى الناطقين باللغة العربية في مرحلة أولى، وإلى غير الناطقين بها في مرحلة ثانية، ويقيس مدى الكفاية اللغوية في مهارات اللغة العربية الأربع اللازمة لتحقيق تواصل فعّال استماعا وتحدثا، وقراءة وكتابة.لأغراض أكاديمية أو وظيفيةتتعلق:

- بالقبول الجامعي في مراحل البكالوريوس أو الماجستير أو الدكتوراة.
- أو تتعلق بالتقدم والتطوّر في الحقل الوظيفي في جميع ميادين الحياة.
- أو قياس مدى الكفاءة اللغوية لغير العرب تداولاً وتواصلاً.
- أو قياس مدى كفاءة برنامج المؤسسة التعليمية التي حضّرت الطالب لهذا الامتحان لإجراء؛ تعديلات أساسية على البرنامج لتتناسب ومعايير الكفاءة الخاصة بهذا الامتحان.

دلالةكلمة "التنال":

(ت) ←تقييم (اختبار) / (ن) ←ناطقي / (ال) ←العربية

- دلالة TANALبالإنجليزية:

أخذتحروف TANALمنالعبارةالإنجليزيةالآتية

A Test of Arabic as native and Non-native Language

(L)Language / (A)Arabic / (N)Native/ (A)Arabic /(T)Test

ويقع امتحان التنال العربي بحسب الفئات المستهدفة والمستفيدة وحاجاتهم في ثلاثة أنواع، لكل نوع معاييره الخاصة وشروطه، مع إمكانية دمجها في نوع واحد يجمع بين المستويات الثلاثة، وتحدد العلامة التي يحصل عليها المتقدم مستواه بحسب حاجته. النوع الأول: اختبار التنال الأكاديمي. والنوع الثاني: اختبار التنال الوظيفي. والنوع الثالث: اختبار التنال للناطقين بغيرها بها للتعلم أو التعليم أو العمل أو الاستثمار.

إن من الأهداف العامة لمشروع التنال العربي نشر الكفاءة اللغوية من حلال العمل على إعادة ترتيب المشهد اللغوية في البيئة العربية، والحد من الهيمنة الأجنبية على مستوى التواصل اللساني، ضمن متطلبات عملية واقعية ممكنة؛ لعل أهمها ثلاثة أمور:

- الأول: قرار سياسي؛ ليس بالضرورة – في مرحلة أولى– إقليميا شاملا، لصعوبة تحقيق الإجماع عليه، وإنما قد ترعاه دولة ما،فتكون رائدة في هذا.
- الثاني: فعل نخبوي؛ يؤطره من يؤرقه همّ اللغة في بعدها الحضاري، ويشتغل على مستوى التوعية والممارسة.
- الثالث: مبادرات جادة فاعلة من قبل مؤسسات جامعية أو هيئات أهلية، لا تنفذ المشروع على سبيل التجريب المجرد فحسب، وإنما تسعى في قصدا وتطويرا ونشرا.

فيمكن القول إن المشروع يستهدف بداية النخب العربية اللسان؛ المدرسون ورجال الإعلام والسياسة، ولما كان محطة تقييمية للأداء والمهارة اللغوية، فهو نوع من تقييم الذات، وبالتالي يتطلب وعيا عاما بثقافة النقد والمراجعة، أي أن يتحلى المتفاعل مع المشروع بثقافة الرغبة في التطوير وأن يتميز بحس الجماعة المقتنعة اعتقادا وقولا وفعلا بضرورة إصلاح أوضاع اللغة.

وقد وقفت على تجربة متميزة جدا، وقريبة من مشروع التنال؛تتمثل في "اختبار العين"، المنجَز من قِبل وحدة المتطلبات الجامعية العامة في جامعة الإمارات العربية المتحدة، يتقاطع في كثير من خططه مع مشروع التنال، وبدا لي لو كانت ثمة تنسيق وتكامل – وهو المرجو في مثل هذه الفضاءات التي تجمعنا في مؤتمرنا هذا – لكان أكمل وأجود.

يهدف اختبار العين[15] إلى قياس كفاءة أبناء العربية في التواصل باللغة الفصيحة (اللغة الأم)، وقد صُمّمت المنظومة وفق المعايير العالمية المعتمدة في بناء اختبارات الكفاءة اللغوية.وقدأطلق اسم (العين) على هذا الاختبار نسبة إلى حرف (العين) وهو أبرز أصوات العربية والحرف الأول من كلمة (عربي)، ونسبة أيضًا إلى مدينة (العين) حيث صمم الاختبار.

وفي جامعات عدة ومراكز بحثية كثيرة، نظمت حلقات بحثية متميزة عنيت بمعايير الكفاءة اللغة، في الغالب لغير الناطقين بها، لكن يمكن توظيفها بما بعطي بعدا حضاريا عالميا لمشروع التنال العربي.[16]

جاء في المشروع ذكر لأهم ما امتاز به عن سابقيه من البرامج، وأنه بني على الأسس التالية:

1-توجّهت الاختبارات السابقة إلى الناطقين بغير اللغة العربية أما برنامج التنال العربي فسيوجه إلى الناطقين باللغة العربية في المرحلة الأولى، ثم إلى الناطقين بغير اللغة العربية في المرحلة الثانية.

[15] - ينظر تفصيل المشروع في الموقع: الإلكتروني "اختبار العين لقياس الكفاءة اللغوية" على الرابط:
http://alain-proficiency-center.blogspot.com/p/blog-page.html

[16] - ينظر على سبيل المثال أعمال المؤتمر الأول لمركز الأزهر، وهو مركز عالمي لتعليم الفصحى لغير الناطقين بها طبقا لمعايير الجودة العالمية لتعليم اللغات الثانية.على الموقع الإلكتروني: http://azhar-ali.com/go/about/

2-لوحظ تباين واضح بين برامج الاختبارات السابقة من حيث المهارات التي يتم قياسها.

أما برنامج التنال العربي فسيعمد إلى تحديد المهارات التي سيقيسها البرنامج، وهي مهارة الاستماع والخطابة، ومهارة القراءة، ومهارة الكتابة الوظيفية.

3-سيعمد اختبار التنال العربي إلى مراعاة المتغيرات المعاصرة، أي سيستفيد من البرامج السابقة بما يتوافق مع حاجة المجتمع اللغوية المعاصرة من حيث التنوع في المحتوى والمضمون اللغوي الذي يواكب الأحداث الراهنة في موضوعات (تاريخية، وثقافية، وأدبية، وعلمية، ومستجدات ومخترعات، وفنون) ومستفيداً من التقدم التكنولوجي في إعداد الاختبارات وحوسبتها وتطبيقها.

ومع هذا فالواجب ألا يُغفل مشروع التنال العربي مراعاة البرامج السابقة بما يتوافق مع حاجة المجتمع اللغوية المعاصرة من حيث التنوع والعمق في المحتوى اللغوي الذي يعطي بعدا تداوليا للاكتساب اللغوي في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية، بالتركيز على القيم الأصيلة، ومستفيداً من التقدم التكنولوجي في إعداد الاختبارات وحوسبتها وتطبيقها.

وإذ نتكلم عن اختبار للكفاءة اللغوية وسيلةً لتقييم المتكلمين، بعد أن يكونوا قد اجتهدوا في اكتساب تلك الكفاءة، فإن الأمر يفرض علينا تصورا مبدئيا حول نسبية النتائج المتوخاة بالنظر لطبيعة الفئة المستهدفة، وتبدو بالتالي الصعوبة كامنة في تحديد مفهوم النجاعة، شأن كل العمليات التربوية؛ فالمجتمع قد يقرنه بمبدأ التكامل الجماعي أو بالمردود التجاري. والمعلم قد يربطه بمبدإ اكتمال الذات عندما يتوصل المرء إلى تحقيق شخصيته عبر ما تعلم. واللساني قد يجعل النجاعة وقفا على اكتساب مهارات الأداء اللغوي، وهي مهارات قابلة للسبر والقياس، تتناسب ورغبات المتعلمين ودوافعهم في اكتساب لغة ما دون غيرها[17].

وهو أمر واجب أخذه في الحسبان بخاصة فيما يتعلق بتعليمية مستويات الكفاءة اللغوية، وطبيعة الاختبارات في بنك الأسئلة المقترح ضمن هذا المشروع. جاء في مقدمة المشروع: يُعدّ وجود معايير الكفاءة اللغوية؛ واختبارات الكفاءة اللغوية وفق المهارات اللغوية الأربع، وتحديد مستويات الطلبة التعليمية حلقة وصل متكاملة؛ تبدأ بوضع المعايير الدقيقة للكفاية اللغوية، ثم إعداد اختبار الكفاءة اللغوية، ثم تحديد مستوى الطالب التعليمي فحيثما

[17] - ينظر في: مباحث تأسيسية في اللسانيات، عبد السلام المسدي، ص 193.

وُجدت اختبارات الكفاءة اللغوية، وُجدت معايير الكفاءة اللغوية، لأنها الأساس والركن الركين لبناء الاختبارات، فلا يستطيع واضعو الاختبار(اللغويون، والتربويون) وضع أي اختبار وبنائه إلا بعد أن يكونوا ملمّين بمواصفات معايير الكفاءة اللغوية لصياغة أسئلة على مستويات متدرجة، فعلى واضعي الأسئلة أن يحددوا هذه المواصفات قبل البدء ببناء المعايير. وقد أَعدت هذه المعايير بحسب المستويات الثلاثة:

1- الأكاديمي للناطقين بها ويركز على المهارات كلها.

2- الوظيفي للناطقين بها ويركز على مهارات الاستماع والقراءة والكتابة.

3- التواصلي للناطقين بغيرها ويركز على المحادثة والاستماع والقراءة.

علما بأن لكل مستوى اختباره من حيث (الصياغة، والمدة الزمنية، والأهداف، وطرق تقييم النتائج).

ختاما لهذه الورقة نشير إلى أن نجاح خطط تعليم اللغات وتمكين المتكلمين من المهارات اللغوية إنما هو رهين جهد يقوم به كل الأطراف؛ أولها: المجتمع ممثلا بالسلطة التربوية. ثم المختص في اللسانيات التطبيقية، الخبير بقوانين العلم. فالمعلم المباشر في فصله ومختبره مع المتعلمين.

ولعلأكثر ما يجب العناية به في هذا المشروع وغيره، أمران اثنانكلاهما ركن لا مناص من الارتكاز عليه في اطمئنان ونحن نشق عباب معارك اللغة؛

الأول: البيئة اللغوية السليمة في مختبرات التدريب والتعليم وفي دور التعليم ومعتركات الأسواق، ولو نسبيا.

والثاني: المعلم الكفء المتميز؛ الذي هو وسيط نقل المعرفة الواعية، وأداة تثبيت التراكيب اللغوية السليمة في أذهان المتعلمين، إذا لا تقتصر وظيفته التعليمية على الشق التواصلي للغة، وإنما هو يكسب اللغة وظائف اجتماعية أعمق، تقترب من تملك السلطة، كما يعبر عنه بورديو. وبالتالي فإن اللغة أنما تنمو في سوق اللغات في بلد ما، إلا وهي مقترنة ببعد قيمي لها.

مراجع البحث:

- أزمة اللغة العربية في المغرب، عبد القادر الفاسي الفهري، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2010
- تجديد الوعي، عبد الكريم بكار، دار القلم دمشق، ط 1 ، 2000
- التعليم القومي والشخصية الوطنية لتركي رابح، الشركة الوطنية للنشر، 1975.
- التفكير اللساني في الحضارة العربية، عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، 1986.
- حديث صريح قي الفكر والثقافة واللغة والتاريخ مع الدكتور أبو القاسم سعد الله، مراد وزناجي، منشورات الحبر 2008
- حرب اللغات والسياسات اللغوية، لويس جان كالفي، المنظمة العربية للترجمة، 2008، ترجمة حسن حمزة.
- شروطالنهضة، مالك بن نبي، دار الفكر، 2009.
- اللغة والاقتصاد، فلوريان كولماس، ترجمة: أحمد عوض،عالم المعرفة، 2000.
- مباحث تأسيسية في اللسانيات، عبد السلام المسدي.
- مجلة الثقافة، ع41، الجزائر:1981.
- مجلةجامعةأمالقربلعلومالشريعةواللغةالعربيةوآدابها،ج17،ع29.
- العرب والانتحار اللغوي لعبد السلام المسدي.
- السياسة اللغوية خلفياتها ومقاصدها، ترجمة محمد خطابي،2007.
- مجلة دعوة الحق، الرباط، العدد 56
- جريدة العرب القطرية، بتاريخ 2010/02/10.
- اللسان العربي وإشكالية التلقي، دراسة لعبد الرحمان عزي.
- السوق اللغوية، بيير بورديو، ترجمة: حسن أحجيج، مجلة فكر ونقد،العدد 20.
- الموقع: الإلكتروني "اختبار العين لقياس الكفاءة اللغوية" على الرابط: http://alain-proficiency-center.blogspot.com/p/blog-page.html
- الموقع الإلكتروني: http://azhar-ali.com/go/about/